أوجه الأزمة

أزمة واحدة وست حيوات

ستة أشخاص من ستة بلدان مختلفة. لم يتقابلوا مطلقا ولن يتقابلوا على الأرجح. لكن هناك شيئا مشتركا يجمع بينهم. فقد وقعوا، مع ملايين آخرين، ضحية بريئة للرعب المالي الذي اكتسح العالم عقب انهيار بنك ليمان برادرز للاستثمار في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨.

وتوضح قصصهم المروية هنا على ألسنتهم، أفضل من أي تحليل اقتصادي، مدى اندماج العالم حاليا، وكم تتشابك مصائرنا نتيجة لذلك. وتؤكد روايتهم أيضا للأسف، أن الفقراء والأقل تعليما هم الذين يتحملون العبء الأكبر من المعاناة عادة وهم الأقل قدرة على مقاومة الهبوط الاقتصادي.

ومن المتوقع أن تستمر التكلفة الاجتماعية للأزمة في الارتفاع لبعض الوقت لن تقترب البطالة- التي هي رمز الكساد الكبير- من المستويات التي وصلت إليها في أعوام الثلاثينيات من القرن الماضي، ولكن البطالة كمؤشر على التباطؤ الاقتصادي لا يزال متوقعا أن تستمر في الزيادة على النطاق العالمي لفترة طويلة حتى عام ٢٠١٠. وتعتقد منظمة العمل الدولية أن ما يصل إلى ٥٠ مليون شخص قد يفقدون وظائفهم قبل أن ينتهي كل هذا. وبالطبع فإن التكلفة الإنسانية للبطالة في البلدان الصاعدة ومنخفضة الدخل، حيث شبكات التأمين الاجتماعي ضعيفة أو غير موجودة أصلا، ستكون حتى أعلى من ذلك. ويشجع صندوق النقد الدولي، حيثما يستطيع، الحكومات على زيادة الحماية للفقراء والأكثر تعرضا لمخاطر الأزمة.

ستة أشخاص، وست حيوات، انقلبت كلها رأسا على عقب بسبب أزمة اقتصادية عالمية واحدة.

فرانسيت بيكار، من هايتي، تعيش على تحويلات يرسلها إليها ابن عمها كلود برونو.

كلود برونو يحصل على النقود بالعمل في غسيل الأطباق في بيت

هايتــي

حبل الحياة لهايتي من الولايات المتحدة

فرانسيت بيكار، أم عزباء عمرها ٥٧ عاما، تعول نفسها وابنتيها الاثنتين اعتمادا على حوالة مالية شهرية تصلها من ابن عمها، كلود برونو، الذي يعيش في الولايات المتحدة. وكانت فرانسيت تتلقى قبل الأزمة الاقتصادية حوالي ٢٥٠ دولارا في الشهر، ولكن المبلغ تقلص الآن ليصبح ٣٠ إلى ٦٠ دولارا تصلها بين الحين والآخر.

تقول فرانسيت: «كان يرسل لي نقودا لدفع مصروفات المدرسة، وكان يرسل لنا طعاما أيضا، ولكن منذ ظهور المشاكل الاقتصادية لم يعد قادرا على أن يفعل ذلك. لقد اتصل بي هاتفيا ليقول إن السبب في ذلك أن الأمور أصبحت صعبة بالنسبة له الآن حيثما يعش. فقد يعمل ثلاثة أيام في أحد الأسابيع ثم يمر أسبوع أو أسبوعان بلا عمل».

وبعد سنوات من النمو الذي وصل إلى رقم يزيد على العشر يتنبأ البنك الدولي بانخفاض على نطاق العالم بنسبة ٧ إلى ١٠٪ في تدفق الحوالات في هذا العام. لقد استطاعت هايتي حتى الآن أن تقاوم بعناء هذا الاتجاه لانخفاض الحوالات في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولكن الآفاق لا تزال محفوفة بالمخاطر بالنسبة لهذا البلد الصغير في منطقة الكاريبي.

«نحمد الله على أن الانخفاض في التحويلات ليس بالسوء الذي توقعناه، ولكن مع نمو عدد السكان في هايتي بنسبة ٢٪ سنويا، فلن تكون هذه السنة جيدة»، كما تقول كورين ديليشات من صندوق النقد الدولي. «إن الحوالات هي الشيء الوحيد الذي يُبقي كثيرا من العائلات في هايتي على قيد الحياة».

إن النقود التي يرسلها مواطنو هايتي في الشتات، وهم كثيرون، لذويهم تمثل أكبر مصدر بمفرده للعملة الأجنبية للبلاد، وتشكل أكثر من ربع إجمالي الناتج المحلي، طبقا لبنك التنمية في البلدان الأمريكية. والمبالغ المحولة صغيرة عادة– ربما ١٠٠ دولار في الشهر– ولكن في عام ٢٠٠٨ وصل إجماليها إلى ١،٢٥ مليار دولار، أي مرتين ونصف مرة من قيمة الصادرات. وتستخدم هذه النقود في سد الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والسكن والتعليم.

وهايتي التي لا تبعد سوى ما يزيد قليلا على ساعة طيران من الولايات المتحدة، هي أفقر بلد في نصف الكرة الغربي. وكان تاريخها الحديث طافحا بالعنف، وعدم الاستقرار السياسي، وندرة الموارد، والكوارث الطبيعية. وطبقا لبيانات الأمم المتحدة، يعيش ٨٠٪ من السكان على دولارين في اليوم، أو أقل.

وفي وقت سابق من هذا العام، كان المحللون يتنبؤون بأن هايتي، مثل باقي أنحاء العالم، ستشهد انخفاضا حادا في التحويلات بسبب التدهور الاقتصادي في أمريكا الشمالية– التي تأوي أغلب المليونين من مواطني هايتي الذين يعيشون في الخارج. إلا أنه على عكس التوقعات، فإن مستوى التحويلات لم يبق مستقرا فحسب، بل شهد حتى زيادة طفيفة.

«إن هايتي بلد شديد الاحتياج لدرجة أن الأقارب في الخارج يعرفون البديل إذا توقفوا عن إرسال النقود، لذلك فإنهم حتى أكثر إدراكا ووعيا بالحاجة لإرسال نقود، كما يقول غريغوري واطسون من بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

إن هذا هو الدافع الذي يجعل كلود برونو، ابن عم بيكار يستمر في إرسال النقود رغم احتياجاته الخاصة، ففي السن التي بدأ فيها الكثيرون من نظرائه في التفكير في التقاعد، فإن كلود برونو الذي يبلغ من العمر ٦١ عاما يقضي ثماني ساعات يوميا في غرفة حارة رطبة يغسل فيها الأطباق من أجل سكان بيت للحضانة في نيوجيرسي.

ويجعل التباطؤ الاقتصادي العالمي ومعدل البطالة الذي يصل إلى ٩،٥٪ في الولايات المتحدة المهاجرين هناك يرسلون نقودا أقل لذويهم في كل أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويعتقد المحللون أن مستوى الدعم المستدام لهايتي قد يرجع إلى أن التحويلات صغيرة في العادة، وبالتالي من الأرجح أن تكون محصنة ضد تقلب الأحوال الشخصية، في حين أن تلك القطاعات التي يتركز فيها المهاجرون الهايتيون مثل قطاع الخدمات كانت أقل تأثرا بتباطؤ النشاط الاقتصادي.

إن هذا ليس عزاء لفرانسيت بيكار التي تواجه الطرد من منزلها وتقاوم الذهاب للطبيب للحصول على علاج لما تعانيه من صداع بسبب المحنة التي تمر بها. إنها تقول، «بعد منتصف الليل لا أستطيع النوم حتى بزوغ الشمس من كثرة التفكير. إنني أتساءل أحيانا: ماذا سأقدم للأطفال من طعام في الصباح؟ إن عليّ أن أعد لهم وجبات الغذاء التي سيأخذونها معهم للمدرسة. ولكنك لا تستطيع النوم عندما لا يكون معك قرشا واحدا».

إن فرانسيت تضع يدها بدقة غريزية على سبب محنتها ومحنة كثير من أبناء بلدها، وهو آفاق الاقتصاد في الولايات المتحدة.

«إننا ضائعون تماما لأنه بدون الولايات المتحدة لا تستطيع هايتي العيش. إن أهل هايتي في الشتات هم الذين يعولون هذا البلد». ■

للحضانة فى نيوجرسى، فى الولايات المتحدة.

يقول إغناسيه كوفى كاسى: إن الأزمة جعلت الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لزارعى الكاكاو فى كوت ديفوار، ما يحتم عليهم الاقتصاد فى إنفاقهم.

كوت ديفوار

الزراعة باتت أصعب

إغناسيه كوفي كاسي رجل يحتفظ في العادة بنظرة متفائلة للحياة. ولكن إذا سألته عن وسيلته لكسب الرزق، وهى زراعة الكاكاو، فستعرف أنه مشغول البال. فهو يقول، «ليس من السهل تحقيق الازدهار كزارع للكاكاو في كوت ديفوار. إن الظروف صعبة جدا.

وكاسي، وهو رجل ضخم، تكونت عضلاته من استخدام المنجل كل يوم، أب لسبعة أطفال. «ولكن عندما أجمع الكل، أجد أن هناك ١٥ فردا على الأقل يعتمدون على»، كما يقول. وفي محاولة لاستكمال دخله، نوع محاصيله أخيرا بزراعة الأشجار التي تنتج زيت النخيل وأشجار المطاط.

وكوت ديفوار، التي كانت في وقت ما واحدة من أكثر البلدان ازدهار في غرب أفريقيا، والتي يعيش فيها ١٩ مليون نسمة، خرجت أخيرا من نزاع؛ فقد أوقف مسيرة الانتعاش الاقتصادي انقلاب عسكري وقع في ١٩٩٩، وبداية حرب أهلية في ٢٠٠٢، وفي ٢٠٠٧ تولت السلطة حكومة انتقالية، وشرعت في مهمة إعادة بناء البلد.

والأزمة الاقتصادية العالمية تجعل هذه المهمة أكثر صعوبة حاليا، ليس فقط بالنسبة لكوت ديفوار، ولكن بالنسبة لكل القارة الأفريقية. «إن أفريقيا تجد نفسها حاليا ضحية بريئة لأزمة مالية نشأ أصلها في الاقتصادات المتقدمة. وزاد الركود العالمي الذي جاء سريعا بعد صدمة سعر الطعام والوقود في العالم الماضي– أوجه ضعف البلدان منخفضة الدخل تتمثل في انخفاض أسعار السلع الأساسية وتناقص التجارة والاستثمار، والتهديدات التي تتعرض لها مساعدات التنمية، كما قال دومينيك ستراوس–كان، مدير صندوق النقد الدولي، في حديثه في نهاية رحلة قام بها إلى كوت ديفوار في ٢٧ مايو.

وقد اعتمد صندوق النقد الدولي أخيرا قرضا بمبلغ ٥٦٦ مليون دولار لكوت ديفوار للمساعدة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، كما استفاد البلد أيضا من تخفيف عبء الدين. ولكن ضائقة الائتمان العالمي زادت من صعوبة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبحت الحاجة إليه ملحة، بما في ذلك الاستثمار في زراعة الكاكاو.

وكوت ديفوار هي أكبر منتج للكاكاو في العالم، ويمثل الكاكاو سلعة التصدير الرئيسية للبلاد؛ إذ يصل حجم ما يصدر منه إلى ٣٥٪ من السلع التي ترسل للخارج. ويخلق قطاع الكاكاو وظائف لأكثر من ٤ ملايين شخص ويولّد ما قيمته ١،٤ مليار دولار من إيرادات التصدير سنويا.

وكانت أسعار الكاكاو حتى فترة قريبة مرتفعة بشكل لم يحدث في التاريخ، ولكن المكاسب لم تصل حتى كقطرات لصغار مزارعي الكاكاو في البلد. إن كاسي يكافح بمعدات عفا عليها الزمن، ويفتقر إلى التمويل، والبنية التحتية السيئة تجعل من الصعب عليه توصيل ناتجة إلى الأسواق المحلية، فما بالنا بالأسواق الأجنبية. «إننا بلد متخلف، وكل شيء يتم كما كان يتم في الأيام الخوالي، فالكاكاو يحصد بمنجل وهى أداة من الماضي. ولا توجد أي أسمدة»، كما يقول شاكيا.

ويقول كاسي وهو يقف بجانب أشجار الكاكاو الخاصة به إن المعونة من المجتمع الدولي سواء كانت مساعدة أو تخفيفا لعبء الدين، لا تؤدى كما يبدو لتحسينات ملموسة بالنسبة للمزارعين من أمثاله. «هناك حديث يدور حول بناء مدارس ومستشفيات. ولكن إذا كان المزارع لا يستطيع أن يكسب ما يكفي من نقود للحصول على الرعاية الصحية والملابس وإرسال أطفاله للمدارس، فما الذي يمكن أن يهم المزارعين إذا ما تأهل البلد لتخفيف عبء الديون عنه؟ إن ما نحتاجه هو تخفيض الضرائب وتمكين المزارعين من إنتاج كاكاو جيد النوعية»، كما يقول.

ويعتقد كاسي أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تثبت أنها القشة الأخيرة. «لقد كانت لدينا مشكلات منذ زمن طويل، ولكن الأزمة تقتلنا. لم يعد هناك مكان للتفاؤل، والتشاؤم يحل محله. إن المزارعين يريدون أن يعرفوا متى سيرون نهاية لمعاناتهم».

إنه يود أن يرى الحكومة وهى تقوم بعمل ما لتحسين هامش الربح بالنسبة للمزارعين. «إننا نرغب في إدراج قضية تعويض المزارعين في المناقشات المختلفة بين الحكومة وشركائها في التنمية. ففي جميع الأحوال المزارعون هم الذين يبقون اقتصاد كوت ديفوار على قيد الحياة».

يقول أليكسيه كيريف، الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي إن الخبر السار هو أن الحكومة ستعجّل بالإصلاح بمساعدة المجتمع الدولي. ويضيف «إن تخفيضا تدريجيا للضرائب غير المباشرة على الكاكاو من ٣٢٪ إلى ٢٢٪ بحلول عام ٢٠١١، سيزيد دخل المزارعين من أمثال كوفي كاسي». وتقوم الحكومة أيضا بإصلاح تنظيم القطاع بهدف تحسين الإدارة والشفافية. لذلك فإن هناك أمل في أن يرى كاسي قريبا بعض التغييرات التي يعتقد أنهم في أمسّ الحاجة إليها. وعلى أي حال فإنه ليس لديه خيار سوى أن يستمر في الكفاح؛ ذلك أن عليه أن يطعم ١٥ فما. ■

شهد غوستافو راميريز ساعات عمله تتناقص في ميناء بيونيس أيريس في الأرجنتين.

من اليسار لليمين: نيكول ١٣ عاما، سولانج ١٦ عاما، الزوجة إيفيلينا،

الأرجنتين

لا يوجد مرفأ للحماية من هذه العاصفة الكونية

كان غوستافو راميريز يتسلق السلم الاقتصادي ببطء ولكن بصورة مطردة. فبعد ما يقرب من ثلاثة أعوام أمضاها كعامل لتحميل وتفريغ السفن في ميناء بيونس أيريس– تمكن من الانتقال مع زوجته إيفيلينا وبناته الأربع من شقة بها حجرة نوم واحدة إلى شقة متواضعة ولكن أكثر اتساعا في حي الطبقة العاملة في باراكاس. وكان راميريز وإيفيلينا التي تعمل في مختبر طبي يرسلان ابنتهما التي تبلغ من العمر ١٣ سنة إلى مدرسة خاصة، ويتناولون الطعام في الخارج عدة مرات في الشهر، ويذهبون في رحلة من وقت لآخر. وقد استأنف راميريز الدراسة ليصبح مدرسا في المدارس الأولية– وهى وظيفة وإن لم تدر أكثر مما تدره وظيفة كعامل شحن وتفريغ في الميناء إلا أن لها عائدها من الناحية الاجتماعية.

ثم ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية ضربتها.

وكانت الأرجنتين تأمل، مثل العديد من الاقتصادات الصاعدة، في تجنب الفوضى التي حدثت في الاقتصادات المتقدمة والتي ترجع جذورها إلى التدهور الذي حدث في سوق الرهون العقارية في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. ولكن بنهاية عام ٢٠٠٨، انتشر التدهور الاقتصادي الحاد من البلدان المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة مثل الأرجنتين.

لقد اجتمع الاقتصاد العالمي الضعيف مع تمويل التجارة المقيد لإطلاق العنان لانهيار في التجارة العالمية بدأ في أواخر العام الماضي. لقد نقصت التجارة بنسبة تزيد على ٢٠٪ في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، ويقدر صندوق النقد الدولي أنها ستنخفض بحوالي ١٢٪ بالنسبة للعام كله. وعندما انكمشت التجارة العالمية بشكل حاد، تراجعت التجارة الخارجية للأرجنتين أيضا. وانخفضت صادرات الأرجنتين، بينما هبطت الواردات بصورة عمودية وخلال الأربعة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، تناقص حجم البضائع التي تحركت من خلال ميناء بيونس أيريس بمقدار ٣٢٪ بالنسبة لنفس الفترة من عام ٢٠٠٨.

وتبخر العمل في الميناء على الشاطئ الجنوبي لمصب النهر الضخم، ريودى لابلاتا. «ففي يوم يكون هناك عمل كثير، وفي اليوم التالي لا يوجد عمل»، كما يقول راميريز بأسى.

وحتى فترة متأخرة من العام الماضي، كان راميريز، مثل الألف والخمسمائة عامل غير النظاميين في الميناء، يعمل في المتوسط ٢٤ يوما في الشهر، كما يقول. والآن انخفض العمل بشكل حاد. فراميريز يعمل ١٤ أو ١٥ يوما في الشهر تقريبا. والعمال الأقدم يمنحون أيام عمل أكثر من راميريز بينما يحصل الأصغر الأقل قدما على أيام أقل.

ويعمل راميريز في شركة تيرمينالز ريو دى لابلاتا، التي تدير ثلاثا من خمس محطات ضخمة، ويتكون منها ميناء المدينة الذي تمر من خلاله تقريبا كل حركة حاويات الوارد والصادر في الأرجنتين وحصة ضخمة من إجمالي تجارتها الخارجية. وتُشحن أغلب الصادرات الزراعية في سفن من موانئ غرب المدينة على نهر بارانا.

وكانت وظيفة الميناء نعمة اقتصادية من عند الله لراميريز. فقد كان يعمل قبل ذلك اثنتي عشرة ساعة في اليوم في متجر صغير ويحصل على بضعة أيام إجازة في منتصف الأسبوع. ولم يكن أجره منخفضا فقط ولكن الضريبة التي يفرضها عمله على وقت الأسرة كانت عالية أيضا. ومنذ ثلاثة أعوام، وأثناء حفل مدرسي لتكريم ابنته نيكول– وهى شابة رياضية بارعة لديها حقيبة من الميداليات مربوطة في أعلى سريرها– علم بوجود وظيفة في الموانئ. وقد مكّن الأجر الأعلى الأسرة من التقدم اقتصاديا.

ويتناول راميريز التخفيض المفاجئ في أجره بشكل فلسفي (ظل مرتب إيفيلينا ثابتا في الأساس). فهو يعترف بأن ذلك له جوانب سيئة. فقد أصبح المضي قدما أكثر صعوبة، ومنذ مارس أصبحت الأسرة غير قادرة على سداد كل فواتيرها على الرغم من ربط الحزام.

ولكن الحياة أفضل مما كانت «منذ ثلاث أو أربع سنوات خلت»، وقد قربت الأزمة الأسرة من بعضها البعض. لقد انتقلت سولانج، ابنة راميريز من زيجة سابقة وعمرها ١٦ عاما، لتعيش مع الأسرة، وكان ذلك منذ فترة وجيزة لدرجة أن اللافتة التي على باب غرفة نوم الفتيات والتي تقول: إن نيكول ١٣ عاما، وجوليتا ٥ سنوات، ومارتينا سنتان ينامون هنا– لم يتم تعديلاها حتى الآن لتشمل شقيقتهم الكبرى.

وعلاوة على ذلك يقول راميريز: إنه استطاع أن يستخدم وقت فراغه الذي وجده أخيرا ليتطوع في النقابة، وهو كما يقول يجد ذلك أمرا مرضيا جدا.

ومع ذلك، فإن راميريز ما زال قلقا حول الأمور التي يعتقد أنه هو والأرجنتين لا يتحكمان فيها كثيرا. وهو يخشى من أن تسوء الأزمة الاقتصادية العالمية وتتحول إلى شيء مثل الكساد الكبير في أعوام الثلاثينيات من القرن الماضي. ويقول راميريز: إن هذه الأزمة تختلف بشكل ملموس بالنسبة للأرجنتينيين عن الأزمات السابقة. إنها ليست أزمة لها جذور محلية ولكنها أزمة «منتشرة بشكل أكبر كثيرا»، وتنجم عن سياسات واقتصاديات عالمية غريبة على الأمة الجنوب أمريكية الكبيرة، كما يقول. ■

مارتينا عامان، جولييتا ٥ سنوات، وراميريز.

تم تسريح شيتال باتيل من بنك مورغان ستانلي في نيويورك، الولايات المتحدة، منذ عام.

الولايات المتحدة

الأمل في وظيفة جديدة

لاتزال

شيتال باتيل تشير إلى بنك مورغان ستانلي بالضمير «نحن» وتستخدم الفعل المضارع عندما تتحدث عن رب عملها السابق.

لقد تم تسريح الزميلة الباحثة السابقة من جانب بنك الاستثمار في نيويورك في مايو ٢٠٠٨، في الأسابيع التي تلت انهيار بنك الاستثمار المضطرب بير ستيرنز. لقد انضمت باتيل التي تبلغ من العمر ٣١ عاما إلى صفوف آلاف الشباب، المتعلمين جيدا الأذكياء والمهنيين الطموحين الذين يعملون في صناعة الخدمات المالية في الولايات المتحدة، والذين أصبحوا عاطلين بسبب الأزمة الاقتصادية.

تقول باتيل: «كنت دائما الفتاة الذكية التي تشغل وظيفة عظيمة، وفجأة كان علىّ أن أحدد من أنا وماذا عندي لأقدمه».

في الأسابيع القليلة الأولى كانت باتيل تعاني من الصدمة، ولكنها أغرقت نفسها في روتين البحث عن وظيفة. كان لديها ثمانية أسابيع من الخدمات المقدمة للمسرحين لمساعدتها في العثور على عمل، وكان ذلك جزءا من التعويض عن الفصل منحه بنك مورغان ستانلي.

وفي صيف ٢٠٠٨، تم استدعاء باتيل لإجراء مقابلات للالتحاق بوظيفة، وكان لديها أمل. ثم في سبتمبر انهار بنك ليمان برادرز، «فسقط كل شيء من الخريطة»، كما تقول باتيل.

لقد اكتشفت باتيل– التي كانت في الأصل تدرس لتصبح طبيبة– الاقتصاد عندما التحقت بدورة دراسية قبل التخرج في جامعة بنسلفانيا، وبعدها لم تنظر للخلف مطلقا. فقد التحقت ببنك الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن العاصمة. بمجرد تخرجها في الكلية، وعملت في الإنفاق الاستهلاكي ونصيب الأسر في التنبؤات الاقتصادية الفيدرالية. لقد أحبت باتيل عملها وزملاءها، ولكن عندما جاءها عرض لإجراء مقابلة من أجل وظيفة في بنك مورغان ستانلي وظهر بالفعل في بريدها الإلكتروني، اقتنصت الفرصة. «لقد كان حلمي هو العمل في بنك استثمار كبير»، كما تقول.

وعملت باتيل كباحثة اقتصادية في التنبؤات الاقتصادية الأمريكية في بنك مورغان ستانلي، وبعد حين اتسع دورها وأصبحت تنسق التنبؤات الاقتصادية العالمية للبنك. وكان منحنى تعلمها العمل شاهقا في البداية، وأحبت باتيل عملها.

ولكن بعد ثماني سنوات من بداية عملها في هذه الوظيفة، أصبحت باتيل مجرد رقم آخر في الإحصاءات الكئيبة عن العاطلين ولّدته الأزمة المالية.

وكان فقدان الوظائف في صناعة الخدمات المالية في الولايات المتحدة هو نذير الأسوأ الذي سيأتي؛ ذلك أن ما بدأ كأزمة في الرهون العقارية الثانوية في الولايات المتحدة انتشر بسرعة إلى الاقتصاد العالمي وتسبب في أسوأ كساد في الأعوام السبعين الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٨ انكمش الاقتصاد لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وفُقدت الوظائف في بلدان في شتى أنحاء العالم اعتمدت على المستهلكين الأمريكيين لشراء سلعها. وتتنبأ منظمة العمل الدولية بأن البطالة على النطاق العالمي ستصل إلى ٢١٠ ملايين بنهاية عام ٢٠٠٩. وحتى تاريخه لم يضع سوى ما يزيد بالكاد على نصف مليون وظيفة في صناعة الخدمات المالية، طبقا للإدارة الأمريكية لإحصائيات العمل.

وطبقا لصندوق النقد الدولي يتوقع أن يحد الاضطراب في سوق العمل في الولايات المتحدة النمو لبعض الوقت، ويتوقع أن ينكمش الناتج المحلى الإجمالي بنسبة ٢،٥٪ في عام ٢٠٠٩. ومن غير المتوقع أن يعود الكثير من هذه الوظائف، حتى عندما تنتعش الصناعة، طبقا لتقرير لجهاز الرصد المالي في مدينة نيويورك نشر في شهر مايو.

ومع تسريح عدد كبير من الأشخاص المؤهلين جيدا، أصبح إجمالي الوظائف المهمة التي يتم التنافس عليها أقل بكثير من مجموع المواهب. وتقول باتيل: إن أرباب الأعمال الذين يلتقون بها في المقابلات من أجل العمل يقولون لها إنهم لا يبحثون عن خبراء اقتصاديين.

«إن كونك باحثا اقتصاديا هو وصمة غير مرغوبة»، كما تقول. «إذا كنت تنتظر في كومة من ٥٠٠ طلب، فوجود خبير اقتصادي بينها هو طريقة سهلة للتخلص من طلب آخر».

لقد كانت أحوال باتيل المالية جيدة. قبل أن تُفصل من العمل؛ لأنها كانت تعيش في حدود إمكانياتها. وهى تملك شقتها المتواضعة في غرينتش فيليدج وقد اعتمدت على حزمة من تعويض الفصل قدمها بنك مورغان ستانلي، وبعض إعانات البطالة، وعلى مدخراتها لسد احتياجاتها.

إن فقدان الوظيفة يمكن أن يكون باعثا على الحزن بنفس الدرجة مثل التعامل مع الوفاة أو الطلاق، وتقول باتيل إنها مرت بالمراحل السبع للحزن: من الصدمة والإنكار وإلى القبول.

لقد كانت هناك لحظات سيئة جدا، ولكن مع انتظار مقابلة وشيكة للعمل في بنك نيويورك الاحتياطي الفيدرالي، فإن باتيل متفائلة بشأن العثور على عمل.

«لدى أمل حقيقي في أن يحدث هذا بنهاية العام»، كما تقول. ■

يوشينورى ساتو فُصِل من مصنع سيارات في اليابان.

اليابان

السير فى طريق مسدود

يوشينورى

ساتو لديه طموحات معقولة بكل المقاييس. فهو يريد أن يعيش مع أسرته وأن يسترجع وظيفته. ولكن الانكماش الاقتصادي الذي دمر صناعة السيارات اليابانية يعنى أنه ليس من المحتمل أن يحقق أيا من حلميه في المستقبل القريب.

لقد انتقل ساتو الذي يبلغ من العمر ٥٠ عاما إلى يوكوهاما منذ سبع سنوات تاركا أسرته في بلدته هوكايدو ليبحث عن عمل من خلال وكالة للتشغيل المؤقت. وعندما تم تعيينه في مصنع شركة إيسوزو للسيارات عمل في خط تجميع المحركات لسيارات النقل.

لم يكن الأجر كبيرا، ولكنه يكفي، كما يعترف ساتو، لتسيير أموره. واستمر ذلك حتى نوفمبر من العام الماضي عندما أخبرت الشركة ٥٠٠ من العاملين أن الركود الاقتصادي وتراجع الصادرات يعنيان أنه لن يكون لديهم وظائف بنهاية الشهر التالي.

«يقول جاء ذلك مفاجأة تامة بالنسبة لنا. فلم يتوقعه أحد منا»، ويتذكر أنه بعد وردية عمل يومي «ذهبت لحجرة العاملين مع أربعة من زملائي فوجدنا هناك إشعارا لكل منا يفيد أنه بسبب التخفيض في الإنتاج فقد تقرر تسريحنا بعد شهر».

وطلبت الشركة من الموظفين أن يستمروا في العمل بكل جهد حتى آخر يوم من عملهم.

وفي ٢٦ ديسمبر، وقّع ٥٠٠ عامل مؤقت في ساعة الخروج للمرة الأخيرة، وقيل لساتو إن لديه أربعة أيام لإخلاء الغرفة التي ينام فيها والمملوكة للشركة.

إن صناع السيارات في اليابان هم من أكبر أرباب الأعمال بالنسبة للعمال المؤقتين بنظام العقود المتجددة لسنة واحدة. والمقدر أن ٣،٨ مليون عامل يندرجون ضمن هذه الفئة. لقد تم تخفيف القواعد التي تطبق على العمال التي تفرضها وكالات العمل في عام ٢٠٠٤. وتتباهى اليابان التي تخلت منذ زمن طويل عن مفهومها عن «الوظائف مدى الحياة»، ببعض من أكبر صناع السيارات في العالم، لكن صناعتها للسيارات كانت من بين أكثر من تضرروا بالركود العالمي. فقد جاء في تقرير لاتحاد صناع السيارات في البلاد أنه في مايو ٢٠٠٩ انخفضت صادرات المركبات بأكثر من ٥٥٪ عنها في السنة السابقة، وذلك في تراجع استمر ثمانية أشهر متصلة. وكان رد فعل الصناع هو تقليل الإنتاج وإلغاء الوظائف.

لم تكن اليابان في مركز الأزمة العالمية، ولكن الانهيار الذي تلا ذلك في الطلب العالمي والآثار الفيضية المالية أغرقت هذا الاقتصاد المعتمد على التصدير في أسوأ حالة ركود على مدى أكثر من نصف قرن.

وقد حاولت طوكيو أيضا تنفيذ إجراءات لحماية الأكثر تعرضا لمخاطر الأزمة، بمن في ذلك العمال المؤقتون من أسوأ تجاوزات الركود. وتشمل هذه الإجراءات تخفيف معايير الاستحقاق لتأمين البطالة، ورفع مخطط لأجر الحد الأدنى للعمل لوقت إضافي. إن مهنة ساتو كعامل مؤقت فاضت آثارها على حياته الشخصية وكلفته زواجه والحياة التي عاشها مع زوجته وابنته. فقد تركهم في هوكايدو.

«لقد أدركت أنني لا أستطيع الاستمرار في إرسال نقود لزوجتي، لذا اتفقنا على الطلاق حتى تصبح مؤهلة للحصول على إعانة من الحكومة– لكننا لا نزال نحب بعضنا البعض ونتحادث تليفونيا كثيرا».

«لقد اعتمدت أن أعود لهوكايدو كل ربيع؛ لأن عيد ميلاد ابنتي في ٢٩ أبريل. وقد كنت أرغب دائما في انتقالهم إلى هنا عندما كان لدى ما يكفي من النقود لذلك، لكن هذا يبدو مستحيلا الآن».

ويحاول عامل التجميع السابق استرداد وظيفته. وقد أقام دعوى على وكالة التشغيل مطالبا بدفع راتبه حتى نهاية عقده في مارس. ويقول ساتو: إن المحكمة في جانبه. وبينما ينتظر نتيجة دعوى منفصلة لتعيده الشركة كموظف ثابت، فإنه يتطوع بتقديم خدماته لنقابة عمال كل اليابان للمعادن وآلات المعلومات. وفي مقابل ذلك تقوم النقابة بضمانه في شقته المستأجرة.

«لقد أردت أن أصبح موظفا دائما وحاولت أن أبين أنني كنت موظفا جيدا بالحضور للمكتب كل صباح قبل موعد العمل بساعة لأعد فيها خط الإنتاج للعمل اليومي»، كما يقول. «كل ما كنت أريده دوما هو أن أعيش حياة طبيعية– إني لا أريد أي وسائل للترف– أريد إحضار أسرتي هنا لنعيش معا»، كما يضيف. «ثم أعطيت ذلك الإخطار فتحطمت كل أحلامي». ■

تهاوى دخل سانتياجو بينا من بيع العقارات في مدريد.

أسبانيا

سوق إسكان متجمدة

شهد سانتياغو بينا أفضل الأيام وأسوأها في سوق الإسكان الأسبانية أثناء الأعوام العشرين التي عمل خلالها في العقارات.

لقد ترعرع بينا في العمل مع أشقائه الأربعة عشر في المنزل الذي يملكه والده في شمال أسبانيا. ودخل في أعمال العقارات في أوائل الثلاثينيات من عمره، يبيع المنازل والعقارات التجارية، وهو عمل كان مزدهرا حتى بضع سنوات ماضية.

لقد زادت أسعار البيوت في أسبانيا ثلاث مرات تقريبا منذ أصبح بينا الذي يبلغ من العمر ٥٣ عاما، وكيل عقارات مرخصا في مدريد. وقد نما الاقتصاد الأسباني بسرعة في أعوام التسعينيات من القرن الماضي– «الأعوام الذهبية للعقارات الأسبانية». لقد تحققت مكاسب رأسمالية ضخمة من إعادة تقييم العقارات، ومن الائتمان السهل، والزيادات في قيمة العقارات، واحتمال إجراء مزيد من إعادة التقييم التي تخلق الفقاعة الحلزونية المعهودة»، كما يقول بينا.

وكان اتخاذ أسبانيا لعملة اليورو في ١٩٩٩ يعني تخفيض تكلفة الاقتراض ووفرة الائتمان والتمويل السهل. إن لدى أكثر من ٩٠٪ من حائزي الرهون الأسبان أسعارا مختلفة للقروض، لذلك فإن الأسعار الأكثر انخفاضا كانت فعالة في تخفيض تكلفة الإسكان.

ولكن عندما بدأ البنك المركزي الأوروبي في رفع سعر الفائدة في ٢٠٠٤، بدأت سوق الإسكان الأسبانية في التباطؤ. وعندما اكتسحت الأزمة المالية العالمية أوروبا بعد ثلاث سنوات، تبين أن الاقتصاد الأسباني ضعيف بشكل خاص؛ لأن النمو الاقتصادي كان يعتمد بدرجة كبيرة على الطلب المحلي الذي يغذيه الائتمان وعلى ازدهار الإسكان.

واليوم، فإن سوق الإسكان في أسبانيا في حالة ركود. «إن السوق ليست باردة– لا، إنها متجمدة»، كما يقول بينا. والواقع أن بيع البيوت انخفض بأكثر من ٥٠٪ في الفترة ما بين الربع الأول من عام ٢٠٠٧ والربع الأول من عام ٢٠٠٩، وانخفض بمقدار الثلث في عام ٢٠٠٨ وحده. وضرب الافتقار في المبيعات أسعار البيوت، والتي تنبأ بنك BBVA الأسباني بأنها ستنخفض بنسبة ٣٠٪ بنهاية ٢٠١١ عن ذروتها في ٢٠٠٧.

وكان هبوط المبيعات والأسعار يعني بالنسبة لأناس مثل بينا أن النقود التي يأخذها لبيته أقل. إن وكلاء البيوع العقارية في أسبانيا يتقاضون عمولة تتراوح بين ٣ و ٥٪ من سعر البيع، ولكن أغلب الوكلاء اضطروا لتخفيض هذه المعدلات في السنوات الأخيرة. «إن حصولك على ٥٠٪ من شيء ما أفضل من حصولك على ١٠٠٪ من لا شيء»، كما يقول بينا. وقد شهد بينا، وهو متزوج وله أربعة أبناء، دخله ينخفض بنسبة ١٠٪ في العام الماضي، وبنسبة ٣٠٪ في العام الذي سبقه، كنتيجة لأزمة الإسكان.

ويعاني الاقتصاد الأوسع أيضا. فبسبب ازدهار الإسكان، أصبح قطاع التشييد يمثل ٩٪ من الاقتصاد الأسباني. و ١٣٪ من كل الوظائف وبنقص المشترين، توقفت عمليات التشييد الجديدة. «انظر فقط للأفق. إذا رأيت عربات نقل باليد أو أدوات بناء أخرى معلقة من الأوناش، فإن المشروع يكون قد تم إيقافه والأدوات قد وضعت في هذا المكان حتى لا تُسرق. انظر إلى أعلى ستجد أن السماء مليئة بعربات نقل باليد معلقة»؛ كما يقول بينا.

إن الأجور في أسبانيا جامدة، لذلك فإن أغلب التصحيحات يجب أن تحدث من خلال توفير العمال. وهذا يعني أن التراجع الأخير في التشييد قد فاقم معدل البطالة المرتفع بالفعل في أسبانيا والذي يصل الآن إلى ما يقرب من ٢٠٪.

ولا يحمل المستقبل القريب كثيرا من الأمل بالنسبة للأشخاص الذين يبحثون عن عمل. فلم ينم اقتصاد أسبانيا إلا بنسبة ١,٢٪ فقط في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة ٣ إلى ٤٪ في عام ٢٠٠٩ كما يقول كريستيان هين الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي. وقد قال الصندوق في تقييمه الأخير لاقتصاد البلاد: إن ما تحتاجه أسبانيا حقا، هو نموذج جديد للنمو. فلن يعود تشييد المساكن والاستهلاك الخاص محركين للنمو كما فعلا في الماضي. وفي المستقبل يتعين على البلد أن يعتمد بدرجة أكبر على الصناعة وعلى قطاع الخدمات به لتوليد الوظائف وللنمو. وتحتاج حكومة أسبانيا أن تفعل ذلك إلى أن تتوصل إلى أساليب لتحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف. والمستقبل بالنسبة لبينا، وكثيرين آخرين مثله ممن كانوا يعتمدون على قطاع الإسكان من أجل معيشتهم، مشكوك فيه. «إننا نستمر في النظر للمستقبل بأمل»، كما يقول، بينما يكذّب جبينه المقطب حديثه المتفائل. ■

شكر وتقدير

الأرجنتين

تقارير: فلورنسيا كاربوني، من La Nación، وجيمس رو، من صندوق النقد الدولي

تصوير فوتوغرافي: دانييل بيسا، La Nación

كوت ديفوار

تقارير: مادلين أكبوني دجاكوبي، وكاميلا أندرسن، صندوق النقد الدولي

تصوير فوتوغرافي: يوجين سالازار، صندوق النقد الدولي

هايتي

تقارير: أندرسون لافوريه، وهيون–سانغ كانغ، صندوق النقد الدولي

تصوير فوتوغرافي: تونى بيليزير، وكالة الأنباء الفرنسية

اليابان

تقارير: جوليان ريال

تصوير فوتوغرافي: ألفي جودريتش

أسبانيا

تقارير: سيلفيا توليس، من El Mundo، ومارينا بريمورتس، من صندوق النقد الدولي

تصوير فوتوغرافي: سيلفيا توليس

الولايات المتحدة

تقرير: جاكلين ديلورييه، صندوق النقد الدولي

تصوير فوتوغرافي: مايكل سبيلوترو، صندوق النقد الدولي